

محل التنازع وقد بينا ان الامر بالشئ ليس يلزم ان مراده  
 نحو تكلم في طرف الوقوع بعد ان صرح بالجواز ونقل عن الشيخ  
 انه جواز وقوع التكليف بالمحال وقد نقل في غير هذا الكتاب  
 ان بعض اصحاب ابي الحسن يخالفونه في ذلك ويذهبون الى ان جاز  
 غير واقع وهذا الاختلاف انما يتوارد على الاقسام المذكورة  
 الاول من باب ما لا يطاق اما القسم الرابع فلو شك عند  
 ابي الحسن في وقوعه بل التكليف كلفا واقعة على خلاف  
 الاستطاعة ما لمعنى المراد في القسم الرابع وذكر في تقرير  
 الوقوع قضية ابي لهب فانه قلت ان يصدق النبي صلى  
 الله عليه وسلم فيما اخبر به ومن جملة ما اخبر به انه  
 لا يصدق فقد كلفه في ان يصدق في ان لا يصدق وهذا  
 تكليف الجمع بين التقيضين وهذه الدلالة تتوقف على  
 ثبوت كون الرسول صلى الله عليه وسلم اخبرانه لا يصدق  
 بنقل متواتر فتقوم به الحجة واذ لم يثبت ذلك لم يتم به  
 حجة وقد منع الامام في غير هذا الكتاب وقوع التكليف  
 على هذا الوجه لاني لصب وقد نقله عن ابي لهب جهل ويقول  
 انما كلف بالترام شراعة وتصديق رسوله وامانت  
 يصدق في ان لا يصدق فغير مسلم ثبوت ذلك وقد  
 استدلوا على الجواز بقوله تعالى ربنا ولا نتحمل ما لا يطاق  
 لنا به ولولم يكن جازي لما سألوا ان لا يقع بهم وقد استدل  
 على نفي الوقوع بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
 الى غير ذلك مما وقع في التنزيل يريد الله بكم اليسر ولا  
 يريد بكم العسر واهي عسر اشده من تكليف ما لا يطاق  
 وكذلك قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج واهي حرج  
 اشده من التكليف بما لا يصب ان يكون مقدورا والله

اعلم

اعلم فصل مشتمل على خروج الالوان والطعوم  
 والارواح عن ان يحكم عليها بجواز تعلق القدرة الحادثة  
 بها فذهب اهل الحق خروجا عن ان يكون مقدورة  
 بالقدرة الحادثة ووافق على ذلك الخصوم فانضم  
 سلوان الالوان لا تقع متولدة من فعل العبد فلم يقع  
 القدرة الحادثة ان تعلق بذلك مباشرة ولا يسا  
 بواسطة انشا سبب يقتضيها ودليل اصحابنا ما ذكره  
 صاحب هذا الكتاب من ان هذه الكائنات لو صح ان  
 تكون مقدورة لكان اذا فقدت القدرة يقوم بالذات  
 محيز متعلق بها ونحن نجد من انفسنا فرقا ضروريا بين  
 نسبة المولد القائم بالانسان وبين نسبة الحركة العينية  
 الى ايدينا او ارجلنا ونجد زمنا تمتنع معها الحركة ولا  
 نجد مثل تلك الحالة بالنسبة الى الالوان والطعوم والجز  
 من الصفات التي يشترط في ثبوتها الحسوة واذ اقام  
 بالذات فلو به من احساسه كاحساس الالام والذات  
 واما ما ذكره من لزوم ادراك العجز عن انتفا الافات الما  
 انما نذكر العجز بالنظر الى الحركات ولم يكن ذلك باعتبار  
 كونه عرضا وانما كان باعتبار كونه محجزا فيطرده في كل  
 عجز وهذا كلام مبني على سير عجز حاصر فلو عده  
 بمشله والمعتمد وحده ان التفرقة بين حالتنا في العجز  
 عن حركاتنا وزمانتنا وبين حالتنا بالنسبة الى الوان  
 القائمة بنا ومعقولية حال العجز لا تختلف وان اختلف  
 متعلق العجز فليتأمل **فصل** في خلاف العلوم  
 هل هو مقدور ام لا فاعلم الله انه لا يقع لا يخرج عن  
 كونه مقدورا لله تعالى يتعلق علمه بانتفا وقوعه